جامعة الدول العربية والإصلاح السياسي

أ. م. د. بشار حسن يوسف
كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

د. وجيه عفدو علي
كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

ظهرت جامعة الدول العربية في أربعينيات القرن العشرين بغية تحقيق الوحدة بين الدول العربية وحاولت معالجة القضايا السياسية والاقتصادية وغيرها من القضايا التي كانت تطرأ الساحة العربية، إلا أن دورها في الإصلاح السياسي كان ضعيفا ولم يتطور حتى وصل الأمر إلى اتهامها بالعجز عن تحقيق الإصلاح السياسي في الدول العربية، لاسيما وأنها واجهت العديد من الإشكاليات والتحديات والقضايا، بعضها يتعلق بميثاقها، والبعض الأخر يتعلق بكيفية تحقيقها الإصلاح السياسي.

ويأتي البحث لتسليط الضوء على دور جامعة الدول العربية في تحقيق الإصلاح السياسي، في العالم العربي من خلال التطرق إلى بدايات نشأة الجامعة وتحديد مفهوم الإصلاح السياسي ودور الجامعة في تحقيقه. وخرج البحث بجملة من النتائج كان، أهمها أن للجامعة دور ضعيف في تحقيق الإصلاح السياسي بسبب ما يحتويه ميثاقها من خلل وما يواجه الجامعة من تحديات، لاسيما بعد ثورات والاحتجاجات التي تشهدها العربية، الأمر الذي جعلها عاجزة عن اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة تلك التحديات وحلها.

المقدمة

تعد جامعة الدول العربية واحدة من أقدم المنظمات الإقليمية إذ أنشأت في القرن الماضي وتحديداً بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وكانت الغاية الرئيسة منها تكمن في توحيد الموقف العربي إزاء الكثير من المواقف والتحديات، ومن ثم تحقيق الوحدة بين الدولة العربية. إلا أنها لم تستطع الوصول إلى مبتغاها إذ عانت وواجهت العديد من الإشكاليات

والتحديات والقضايا، بعضها متعلق بميثاقها، والبعض الآخر يتعلق بكيفية تحقيقها الإصلاح السياسي الذي أصبح اليوم ضرورة ملحة في ظل مايجري في الدول العربية من أحداث وموجات شعبية تطالب بالإصلاح والتغيير السياسي والتخلص من الأنظمة السياسية تلك الأنظمة التي لاتريد تحقيق ذلك بالشكل المطلوب على أساس أن ذلك يهدد بقائها في السلطة والحكم والسيطرة على مقاليد البلاد.

إن ما تشهده المجتمعات العربية المعاصرة من تغييرات وتحركات شعبية تطالب بالإصلاح والتغيير، تجعل جامعة الدول العربية اليوم أمام امتحان صعب وتفرض عليها ممارسة دورها الحقيقي وبيان موقفها الواضح من القضايا والتطورات التي تشهدها تلك المجتمعات لاسيما في ظل التغييرات والثورات والاحتجاجات الشعبية ضد الأنظمة الحاكمة القائمة على حكم الفرد والأقلية والتحكم بمصير الشعوب دون أن يكون لهذا الأخير دور في تقرير مصيره أو أن يكون له رأي في الحكم أو في صنع القرارات الإستراتيجية التي تهم مصالحه.

وترتيباً على ذلك فإن على الجامعة أن تمارس دورها الحقيقي وان تبدأ أولاً بتحقيق الإصلاح في داخلها، والذي يمكنها من تحقيق الإصلاح السياسي في الدول العربية. بمعنى أن هناك تحديات أخرى تواجه الجامعة تتعلق بميثاقها، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر فيه ومراجعة الكثير من بنوده ونصوصه بما يتلائم مع الوضع الجديد، ويجعلها تختلف إختلافاً جوهريا عن ذلك الواقع الذي نشأت فيه الجامعة.

ومن هنا ان الفرضية التي تقوم عليها الدراسة تكمن في أن جامعة الدول العربية لها دور ضعيف ومحدد في تحقيق الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، لأسباب عديدة تتعلق بعضها برفض الحكومات العربية الأخذ بالديمقراطية التي تقوم على مبدأ تداول السلطة بالآليات والوسائل السلمية، الأمر الذي جعل الديمقراطية التي يدعي بها البعض مزيفة وغير حقيقية.

وعليه فإن الدراسة اعتمدت بشكل أساسي على المنهج التحليلي من خلال تحليل ومتابعة دور الجامعة العربية في تحقيق الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، ومن أجل أن تكون الدراسة شاملة وعميقة اعتمدت على منهج البحث العلمي التاريخي في جمع وترتيب المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة وخصوصاً الكشف عن الجذور والأصول الأولى عن الجامعة العربية والمبادرات التي صدرت عنها في مجال التأكيد على أهمية الإصلاح السياسي ومعالجة القضايا المصيرية التي تتعلق بمستقبل الشعوب العربية.

قسمت الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، إذ خصص المبحث الأول لتحديد مصطلحات الدراسة في مطلبين إثنين، عالج الأول دراسة نشأة جامعة الدول العربية وأهدافها ومبادئها، وتناول الثاني مفهوم الإصلاح لغةً واصطلاحاً، في حين جاء المبحث الثالث لتسليط الضوء على موقف جامعة الدول العربية من الإصلاح السياسي في المنطقة العربية.

وانتهت الدراسة بخاتمة تضمنت جملة من الاستنتاجات التي توصل إليها البحث كان أهمها أن دور الجامعة إمتاز بالضعف والازدواجية في إيجاد مخرج للشعوب العربية وحل مشكلاته المتلاحقة، والذي يكمن في تحقيق الإصلاح السياسي، والذي بدوره يعني تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لمصطلحات الدراسة

تسعى جامعة الدول العربية إلى ممارسة دور حقيقي في تحقيق الإصلاح السياسي الذي ظهر حديثاً في السياق السياسي العربي، وما يمكن أن يعطي ذلك من تصور للدور الذي سوف تؤديه الجامعة في المستقبل في ظل التطورات المستجدة، كما ينبغي القول أنه لايمكن تحقيق الإصلاح السياسي دون أصلاح هذه المنظمة أولاً. من هنا سنحاول في هذا المبحث وانطلاقاً من منهجية تفكيك المصطلح وإعادة تركيبه أن نبحث عن كيفية تأسيس الجامعة كعنوان للمطلب الأول، ومن ثم محاولة تحديد مفهوم الإصلاح السياسي كعنوان للمطلب الثاني باعتبار أن كلا المصطلحين يعدان من المصطلحات الرئيسة المستخدمة في هذه الدراسة.

المطلب الأول– جامعة الدول العربية: التأصيل التاريخي

لكي نفهم الجامعة العربية ومن ثم معرفة سعيها في تحقيق الإصلاح السياسي ينبغي الإشارة إلى جذورها ومعرفة كيفية نشأتها وتطورها. ومن هنا نحاول في هذا المطلب استكشاف بعض الأفكار الأولية عن جامعة الدول العربية وكيفية نشأتها والظروف والعوامل التي أدت إلى ظهوره أولاً، ومن ثم الإشارة إلى تحديد المبادئ التي تنطلق منها الجامعة، فضلاً عن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في الحياة الإنسانية الواقعية ثانياً.

أولاً– التأسيس والبدايات

كانت حركة التحرر العربية قد برزت على الساحة العربية بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية وجعلت من الشعور القومي البيئة المناسبة لحركتها الثورية، وإذ كانت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) هي المناسبة التي

دعمت حركة التحرر العربية وأظهرت أهمية المنطقة العربية كمنطقة اقتصادية، فضلاً عن أهميتها الإستراتيجية، فوجدت حركة التحرر العربية في تلك الحرب فرصة تاريخية للمطالبة بالتخلص من السيطرة الاستعمارية الأوربية، فبدأت الشعوب العربية التفكير في جمع صفوفهم للمطالبة بحقوقهم في الحرية والاستقلال والوحدة، ورأت بريطانيا آنذاك أن من مصلحتها كسب ود هذه الشعوب عن طريق تأييدها في المطالبة بالتحرر والاستقلال وتكوين إتحاد عربي تمهيداً لفرض سيطرتها على الإتحاد، فأعلنت في ٢٤ شباط ١٩٤٣ أنها تؤيد كل حركة تنشأ بين الدول العربية لغرض دعم وحدتهم السياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية[١].

وعلى هذا الأساس بادرت الدول العربية المستقلة، والمتمثلة بمصر والعراق وسوريا والسعودية ولبنان والأردن واليمن إلى إجراء سلسلة من الاجتماعات واللقاءات لإنشاء إتحاد عربي، وخلال المدة الممتدة مابين ٢٦ أيلول و ٧ تشرين الأول ١٩٤٤ عقدت اللجنة التحضيرية التي شكلتها تلك الدول اجتماعاً خاصاً وضعت خلالها الأسس التي تقوم عليها جامعة الدول العربية في بروتوكول عرف باسم "بروتوكول الإسكندرية" الذي تمت التوقيع عليه في ٧ تشرين الأول عام ١٩٤٤[٢]، وفي ٢٢ آذار عام ١٩٤٥ تم المصادقة على ميثاق الجامعة، وأصبح الميثاق نافذاً في ١١ أيار من العام نفسه[٣]. وأنضم فيما بعد عدد كبير من الدول العربية المستقلة إلى الجامعة ليصبح في الوقت الحاضر اثنان وعشرون عضواً، وتم استكمال بناء واستحداث الهياكل والمؤسسات الإدارية ومنها: إنشاء مجلس للدفاع المشترك، ومجلس لوزراء الشؤون الاقتصادية والذي يسمى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها[٤].

وهكذا كانت تأسيس الجامعة العربية بمثابة تحول مهم في تاريخ الشعب العربي في ذلك الوقت، بوصفها خطوة على طريق الوحدة الحقيقية بين الدول العربية، إلا إنها لم تستطع تحقيق هذه الوحدة على الرغم من مرور

أكثر من نصف قرن على تأسيسها، فضلاً عن وجود قوسم مشتركة بينها، لاسيما العامل الجغرافي الذي يعزز الوحدة، بمعنى أنهُ ليس هناك موانع وفواصل طبيعية جغرافية بين الدول العربية تمنع تحقيق ذلك الهدف للبدء بالإصلاحات، خصوصاً السياسية منها، على خلاف التجربة الأوربية التي استطاعت أن تحقق خطوات واضحة وعميقة في هذا الشأن وعلى الرغم من وجود حواجز جغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية عديدة بين الدولة الأوربية.

وفي الوقت نفسه يرى المختصون ان ميثاق الجامعة يتضمن أسساً تقف ضد تحقيق أي شكل من أشكال الوحدة العربية، وأبرز هذه الأسس تتمثل بـ: المساواة بين الدول الأعضاء، والمحافظة على الوضع الراهن، إذ يعتقدون أن هذا البند يقف بوجه أي عمل وحدوي بين الأقطار العربية، فهو يترجم تمسك الأقطار العربية بالوضع القائم فيها. كذلك يعكس الميثاق في معظم فقراته مبدأ المحافظة على سيادة الأقطار العربية، ويظهر هذا المبدأ من خلال التمسك بالسيادة والحرص المفرط عليها[٥].

ثانياً– الأهداف والمبادئ العامة

حدد ميثاق الجامعة المبادئ والأهداف العامة التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها على الواقع، ومن جملة الأهداف التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها مايأتي[٦]:–

١- صيانة استقلال الدول الأعضاء.
٢- المحافظة على السلام والأمن القومي العربي.
٣- تحقيق التعاون العربي في المسائل السياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية.
٤- النظر في مصالح دول الأعضاء بصفة عامة.

ومن هنا فإن الذي يؤخذ على ميثاق الجامعة هو أنهُ لم يضع بين أهدافه صيانة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، التي أصبحت اليوم احد أهم سمات تطور الدول وتقدمها، بل لم يدع إلى احترامها أو السعي إلى إيجاد الضمانات القانونية والسياسية لتعزيزها، وهي ليست هدفاً يتوجب على الجامعة أن تسعى إلى تحقيقه فحسب، وإنما كان عليها أن تعمل على حمل الدول الأعضاء على جعله غاية كل تنظيم سياسي أو تشريع قانوني على اختلاف الأنساق الاجتماعية والسياسية، داخلية كانت أم خارجية(٧).

ومن جانب أخر إحتوى ميثاق الجامعة على مجموعة من المبادئ، والتي يمكن تحديدها على النحو الآتي(٨):-

١- المساواة بين الدول الأعضاء.
٢- المحافظة على سيادة الدول الأعضاء.
٣- مبدأ عدم التدخل.
٤- فض المنازعات التي تحدث بين دول الأعضاء بالطرق السلمية.
٥- المساعدة المتبادلة بين الدول الأعضاء.

ويتبين من هذا أن المبادئ الرئيسة للجامعة تتمحور حول الحفاظ على السيادة الوطنية للدول الأعضاء وعدم السماح لأي دولة بالتدخل في الشؤون الآخرين الداخلية، واللجوء إلى الوسائل السلمية والدبلوماسية في معالجة المنازعات التي قد تحدث بين الدولة الأعضاء، فضلاً عن تقديم المساعدات الاقتصادية والثقافية.

لكن يبدو أن الجامعة فشلت في تطبيق هذه المبادئ إلى حد ما على الرغم من مرور أكثر نصف القرن على تأسيسها، إذ لا زالت هناك مشكلات كثيرة بين الدول الأعضاء لم يتم حلها أو معالجتها، لاسيما المشكلات الحدودية والاقتصادية، كما أن الجامعة لم تستطع أن تأخذ موقفاً واضحاً تجاه التهديدات الإيرانية للأمن القومي العربي المشترك، كل ذلك يضع فعالية الجامعة ودورها على المحك، فضلاً عن التهديد الإسرائيلي.

وتجدر الإشارة إلى أن ميثاق الجامعة لم يكن واضحاً ودقيقاً في تحديد المبادئ التي تقوم عليها، ولم يكن نصيبها من العناية أفضل من عنايته بالأهداف، حتى لو بذلنا الجهد في استخلاصها فلن نجدها وافية بغرض تحديد العلاقات بين الأعضاء ومنظمتهم، أو فيما بين الأعضاء أنفسهم في إطار منظمتهم أو بينهم وبين غيرهم، وتلك هي وظيفة المبادئ بوصفها موضع تحديد الأسس الواجبة في التعامل في المحيط الذي تنظمه[٩].

ولعل أولى هذه المبادئ وأجدرها بالذكر هو ذلك المبدأ الذي يحدد مركز الجامعة القانوني بالنسبة للأعضاء، وما يترتب عليه من اعترافهم بالشخصية القانونية لمنظمتهم، إذ أن تلك الشخصية تتضاءل من خلال التمسك بقاعدة الإجماع في التصويت، وان لكل دولة الحق في التحلل من التزاماتها ما لم تكن مقرونة بموافقتها، ومتفقة مع نظمها القانونية، كما أن الاعتراف بالشخصية القانونية لجامعة الدول العربية من قبل الأعضاء يتطلب أن تتمتع الجامعة في كل دولة من الدول الأعضاء بالأهلية اللازمة لقيامها في نطاقها من اتفاقات وما يصدر عنها من قرارات، على قوانين دول الأعضاء وأنظمتها ولوائحها، كما يجب أن تحظى التزامات الأعضاء تجاه منظمتهم بالأولوية في التطبيق والتنفيذ على أية التزامات أخرى. غير أن ميثاق الجامعة خلا من النص على أي من هذه الأمور[١٠].

استخلاصاً مما تقدم يتبين أن جامعة الدول العربية ترجع جذورها وأصولها إلى الأربعينيات من القرن الماضي، وكانت تمثل استجابة لتطلعات وآمال الشعوب العربية في الاستقلال والحرية والوحدة، كما تبين أن الجامعة وضعت لنفسها مجموعة من المبادئ والأهداف التي حددت توجاهاتها وسياساتها بما يخدم مصالح الدول الأعضاء منفردة أكثر مما هي مجتمعة، إذ تناولت العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن الثقافية.

ثانياً- مفهوم الإصلاح السياسي

يعد مفهوم الإصلاح السياسي من المفاهيم التي أخذت اهتماماً واسعاً في الأدبيات السياسية وفي التحليل السياسي المعاصر، بل يعد من الطروحات الفكرية التي يقوم عليها النظام الدولي الجديد الذي تشكل بعد انتهاء الحرب الباردة بين القطبين الرئيسين الأول بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والثاني بقيادة الإتحاد السوفيتي السابق. وفي العالم العربي الذي شهد مؤخراً تحولات وتغييرات سياسية مهمة أحتل موضوع الإصلاح السياسي أهمية كبيرة، بمعنى أن هناك حاجة ماسة إلى مثل هذا الإصلاح في الوقت الحاضر. وان من المهام الرئيسة للنظرية للسياسية هي تحديد المفاهيم والعمل بموجبها، أي ينبغي أن نحدد مصطلحاتنا لكي نتمكن من معرفتها بشكل واضح، لذلك ما هو الإصلاح وما هو الإصلاح السياسي؟.

فالإصلاح لغةً هو كما جاء في لسان العرب لابن منظور ضد الفساد، والإصلاح نقيض الإفساد[١١]. والإصلاح في "مختار الصحاح" للرازي، يدخل في باب الصُلاح بضم الصاد، بمعنى هذا يصلح لك، وهو من بابتك أي يصلح لك[١٢].

أما مفهوم الإصلاح اصطلاحاً فهو تطوير وتحسين في عناصر المنظومة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. وان العنصر المهم الذي يؤكد عليهِ الإصلاح هو التداول السلمي للسلطة السياسية، أي أن تكون هناك إمكانية – محددة دستوريا – لتغيير القيادات والنخب عبر الانتخابات الدورية النزيهة، إضافة إلى ذلك يأتي عنصر مهم آخر، وهو احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المرتبطة بها[١٣].

أما الإصلاح السياسي فإنهُ يعني أموراً ثلاثة تتمثل في الانتقال من نظام سياسي مغلق إلى نظام سياسي مفتوح، والانتقال من الشرعية التقليدية إلى الشرعية السياسية الحديثة، ثم الانتقال من حياة سياسية قائمة على العنف

إلى حياة سياسية أخرى قائمة على المنافسة السياسية السلمية والديمقراطية، وهي أهداف مترابطة ولا تقبل الفصل(١٤).

وعليه إن موضوع الإصلاح السياسي يثار حوله الكثير من النقاش والجدل لاسيما في الوقت الحاضر، فضلاً عن الأمور الفرعية الأخرى كالإصلاح الدستوري الذي يعد مسألة غاية في الأهمية. إذ لايمكن أن يتحقق إصلاح سياسي من دون إصلاح دستوري، ولا يُتَصور أن يكون هناك إصلاح سياسي في بلد لا يوجد فيه دستور، فتكون النقطة إذاً بوضع دستور يحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم ويحقق التوازن بين السلطة والمجتمع، وكذلك يحدد كيفية تشكل السلطات العامة وعملها؟ وما مدى صلاحية هذه السلطات؟ وأن يكون هناك نص واضح على الحريات والحقوق العامة للمواطنين فضلاً عن الانتخابات الحرة العامة وتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة السياسية(١٥). وعلى الرغم من وجود الدساتير وإشارة البعض منها إلى تلك الحقوق والحريات إلا أنه في الواقع تم تجاوزه من قبل بعض الأنظمة العربية لاسيما من خلال إعلان حالة الطوارئ ووقف العمل ببنود الدستور الذي أستمر لسنوات طويلة في بلدان عدة، فلابد من وجود إيمان حقيقي من قبل تلك الحكومات بضرورة تعديل دساتيرها لتنسجم مع الواقع ومتطلبات العصر الجديد، إذاً الإصلاح الدستوري يكون إما في بلد يفتقر للإصلاح الدستوري، أو تعديل دستور في بلد تجاوزه الواقع(١٦). بمعنى أن المشروع الإصلاحي السياسي يقتضي مرجعية دستورية وشفافية في الأداء والسياسات، وخضوع كل قوى المجتمع ومراكز القوى في مؤسسة الدولة للقانون والدستور، ولا يمكن أن نتصور إصلاحاً سياسياً حقيقياً بدون الدستور ونظام قانوني يكفل الحريات ويوصون الحقوق، وينظم عملية التنافس والصراع السياسي(١٧).

ومن جهة أخرى فإن الإصلاح السياسي يتطلب إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية سيما التشريعية والتنفيذية والقضائية فضلاً عن الصحافة

والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني لضمان أدائها الديمقراطي السليم، أي إعادة بناء المؤسسات والهياكل القائمة وتكوين بنى سياسية جديدة، وإصلاح المؤسسات القائمة نظراً لتواطؤ أداة هذه المؤسسات، ووضع قواعد ومعايير للضبط المؤسسي، وبعبارة واضحة أن عملية الإصلاح السياسي تتطلب أن تكون هناك دولة مؤسسات بمعنى الكلمة(١٨).

استخلاصاً مما سبق يتبين أن عملية الإصلاح السياسي تعد من المطالب الأساسية للمجتمعات العربية المعاصرة، وأنها تتطلب إجراءات وخطوات عديدة وواضحة تشمل البنى الفوقية، وكذلك أن على مهندسو الإصلاح أن يأخذوا بنظر الاعتبار أن هذا الإصلاح يمثل حاجة ورغبة شعبية ومجتمعية، لذلك ينبغي أن يكون حقيقياً وجوهرياً، وليس مجرد إصلاحات هنا وهناك.

المبحث الثاني

موقف جامعة الدول العربية من الإصلاح السياسي

شهدت المجتمعات العربية مؤخراً بروز بعض التحديات أمام جامعة الدول العربية تطلب الوقوف عندها ومعالجتها من أجل إصلاح الأوضاع في هذه المجتمعات وإستجابة للتطورات السياسية التي شهدتها.

ويأتي في مقدمة تلك التحديات "الإصلاح السياسي" الذي برز بشكل واضح بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية ضمن أجندة السياسة الخارجية الأمريكية وأحد توجهات النظام العالمي الجديد تجاه الدول العربية خصوصاً والذي يدعو إلى نشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، على أساس أن تلك الدول – حسب الرؤية الأمريكية – هي البيئة الحاضنة التي يتواجد فيها (الإرهاب) بسبب وجود الأنظمة الاستبدادية والفقر والفساد، فضلا عن القصور في

مناهج وبرامج التربية والتعليم وخصوصاً التعليم الديني والثقافي، الأمر الذي يتطلب على جامعة الدول العربية أن تفي بالتزاماتها وتكون بموقع المسؤولية وتعمل جاهدة لتحقيق الإصلاح الشامل في الدول العربية بما يتلائم وتوجهات هذا النظام الجديد[١٩].

وهكذا قررت الجامعة العربية بوصفها منظمة إقليمية تهتم بما يجري في المجتمعات العربية أخذ زمام المبادرة والعمل على استكمال دراسة مشاريع الإصلاح السياسي في المنطقة العربية التي تعاني كما يقول علي حرب من ثالوث الإستبداد والفقر والفساد[٢٠].

والجدير بالذكر أن جامعة الدول العربية أخذت تتعامل مع القضايا العربية بازدواجية فلم تتخذ خطوات واضحة في مجال تحقيق الإصلاح السياسي في العالم العربي بشكل متساوي، ففي قمة بغداد التي عقدت في آذار/ مارس عام ٢٠١٢ لم تأخذ الجامعة قراراً واضحاً بشأن الأحداث التي تجري في سوريا، ولم تناقش الإحتجاجات التي حدثت في البحرين. على الرغم من أن إعلان بغداد قد دعا إلى تبني رؤية شاملة للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي بما يضمن صون كرامة المواطن العربي وتعزيز حقوقه في ظل عالم يشهد تطوراً متسارعاً في وسائل الاتصال، وبما يُلبي مطالب الشعوب العربية في الحرية والعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية، التي جسدتها التطورات التي تعيشها الشعوب العربية، والدعوة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي للنهوض باقتصاديات الدول التي شهدت هذه التغيرات مما يتطلب دعماً عربياً يؤمن مستقبلاً آمناً وإزدهاراً لأجيالها[٢١].

إنطلاقاً من الرؤية السابقة فقد رحبت الجامعة بالتطورات المهمة التي شهدتها ليبيا، وأكدت على الدعم القوي للجهود المبذولة من قبل المجلس الوطني الانتقالي والحكومة الليبية لتحقيق الأمن والاستقرار اللازمين للانتقال بليبيا إلى إقامة دولة ديمقراطية تحقق العدل والمساواة والحرية والرخاء لجميع أبناء الشعب الليبي، وبما يضمن وحدتها أرضاً وشعباً، ودعم

الإجراءات المبذولة من قبل الحكومة الليبية لإعمال حكم القانون وحق الشعب الليبي في استرداد أمواله. وقدمت التهنئة الشعب اليمني بنجاح الانتخابات الرئاسية التي فاز بها الرئيس عبد ربه منصور هادي، وتشيد بعملية انتقال السلطة السياسية، والتأكيد على ضرورة تقديم الدعم اللازم لليمن في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية، والعمل على توفير الخبرات اللازمة لمساعدته في إزالة الأضرار وتداعياتها الاقتصادية والإجتماعية(٢٢).

لكن مع ذلك أن الجامعة لو تحركت بشكل عادل ومتوازن في حل مشكلات الدول العربية التي تعيش أزمة سياسية مثل سوريا وليبيا واليمن والبحرين وغيرها، وحافظت على استقلاليتها فى اتخاذ أي إجراء لما تذرعت على الإطلاق بالغرب في تنظيم أفكارها، لما جلبتهم إلى المنطقة أذهان الهيمنة الغربية الاستعمارية على العالم العربي(٢٣).

وعند البحث عن الخبرة العربية في مجال الإصلاح السياسي نجد أن هناك من يؤكد على أن خطوات الإصلاح السياسي التي تجري في المنطقة في ظل ظروف دولية هي الأصعب من نوعها في تاريخ المنطقة بوجه عام(٢٤). وفي إطار التشخيص لأزمة هذا الإصلاح فقد تم طرح الجوانب الآتية(٢٥):-

١- غياب الإرادة السياسية من جانب السلطة الحاكمة.
٢- وجود مقاومة ضد إدخال الإجراءات التي يمكن أن تبدو كأنها نزولاً عند الضغط الخارجي والتزاما بجدول أعمال الديمقرطية الغربية.
٣- القصور والخمول من جانب السلطة الحاكمة، وضعف وانقسام أحزاب وتيارات المعارضة من دون وجود قيادات كاريزمية تعمل على توحيد صفوفها في مواجهة الاستبداد ومعالجة الفساد.
٤- غياب الضغط الشعبي مع ضالة الوعي السياسي بين المواطنين.
٥- ضعف مؤسسات المجتمع المدني العربية.

بناءً على ذلك يمكن القول أن غاية الإصلاح السياسي بطبيعة الحال تتمثل بتحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرياتهِ الأساسية. وعلى هذا الأساس أصبح الإصلاح السياسي على الأجندة جامعة الدول العربية، ويتفق معظم الكتاب العرب على أن هناك العديد من المستويات للإصلاح إذا استطاعت الجامعة العربية من التجاوب معها، فأنها سوف تصبح آنذاك قادرة على أداء مهامها بصورة فعالة وصحيحة دون أي معوقات، وهذه المستويات يمكن تحديدها بالآتي[٢٦]:-

١- إن الإصلاح السياسي ليست ثورة أو تغييرا انقلابيا يحدث بين عشية وضحاها وإنما يتم في إطار تدريجي عبر معالجة صارمة للاختلالات البنيوية التي تعيشها النظم السياسية العربية من أجل إيجاد مخرج لها للتخلص من الضغوط الشعبية التي تتعرض لها هذه النظم.

٢- الانفتاح على الأفكار والتيارات والمشاريع الإصلاحية كافة وعدم إهمالها، وإلا صارت أي خطوة إصلاحية بلا إطار مفاهيمي وفلسفي وبلا أفق مستقبلي.

٣- إصلاح مؤسسات العمل العربي المشترك من خلال خلق مهام ووظائف جديدة وتطوير وظائف أخرى للجامعة العربية، وذلك استجابة لحاجة الشعوب العربية في العيش حياة حرة وكريمة.

٤- إطلاق الطاقات المجتمعية عبر التنمية السياسية والاقتصادية الشاملة لزيادة قدرات الدول العربية ممثلة بالجامعة العربية، وذلك لبلورة مقاربة تفرضها المستجدات والتطورات الدولية والإقليمية عند الدول الوطنية والمساهمة بشكل فاعل وواقعي في صياغة القرار العربي المشترك على صعيد الدولة الوطنية أو على صعيد الجامعة العربية ككل.

٥- بلورة ثقافة عربية نقدية، وهذه مسؤولية المثقفين والأكاديميين العرب على المستويات كافة من خلال الدعوة إلى التجديد المستمر والعمل على تعزيز دور الهيئات غير الحكومية في المجتمع المدني لتعزيز دور المجتمع بشكل عام وتزيد من عطائه ويساهم في تنويع شبكة المصالح

بين المجتمعات العربية ويساهم في إيجاد مجتمع مدني إقليمي عربي، إذ تتداخل تلك المصالح على المستوى العربى وتؤسس القاعدة المجتمعية المصلحية الواسعة لاحتضان جامعة الدول العربية المعبرة عن هذه المصالح والطموحات(٢٧).

والجدير بالذكر أن نقطة البدء تكون فى إصلاح ذات المنظور السياسى في جوهرها، أي أن تحديث أي مجتمع يبدأ بالدولة والحكومات والسياسة، والتحول إلى اتجاهات إصلاحية معينة تقوده القوى ذات الثقل في أي بلد، فمفتاح الإصلاح إذا يبدأ سياسيا، إلا أن استمراريته وفاعليته وانجازاته تعتمد بالدرجة الأولى على القوى المشاركة في عملية التحول لكونها الوقود الذي يحشد الطاقة في مسيرة الإصلاح والتغيير ويضمن لها في ضوء هذه النظرية يمكن القول أن الإصلاح السياسي تعد عملية مستمرة فى السياق الديمقراطي، إذ يتطلب تحقيقها وجود الديمقراطية الحقيقية التي تقوم على أساس وجود مؤسسات المجتمع المدني الفعالة، ومساهمة ومشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي، وكذلك التأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، والقضائية) التي تساهم في منع احتكار السلطة وقيام حكم استبدادي ويحمي الأفراد والجماعات من التسلط والهدر في الأموال العامة، لذلك تكون مقولة الإصلاح السياسي، دائمة في كل الأنظمة السياسية للتخلص من الأنظمة الإستبدادية(٢٨).

بمعنى أن على الجامعة العربية أن تمارس دورها في الإصلاح من أجل توفير الظروف الملائمة التي تسمح بالتعددية السياسية والمشاركة للقوى السياسية المختلفة فى الحياة السياسية ، وان تكون العملية الديمقراطية والانتخابات هي المسلك الرئيس للوصول إلى السلطة السياسية، وتوفير الاحتياجات الأساسية في الحرية والكرامة ونبذ العنف السياسي الذي تمارسه الأطراف كافة (الحاكم والمحكوم على حد سواء).

وفي الوقت نفسهِ ينبغي القول أن هناك عوامل عديدة تقف وراء عجز الجامعة العربية نفسها عن أداء مهامها في تحقيق الإصلاح السياسي،

فإضافة إلى ميثاق الجامعة العربية، الذي يعد في مقدمة تلك العوامل بوصفه القاعدة الأساسية التي قامت عليها الجامعة العربية لاسيما وأنها كتبت في ظروف ومعطيات لاتتوافق مع الظروف والمعطيات التي باتت تواجه النظام الإقليمي العربي في المرحلة الراهنة[٢٩]، فأن الشعوب العربية تنظر إلى الجامعة العربية كأداة للوحدة أو تتمنى أن تكون كذلك، بينما الحكومات العربية لا تتعامل مع الجامعة العربية إلا في إطار أنها منظمة إقليمية عربية محكومة بميثاقها المحدد[٣٠]، فضلاً عن عدم وجود ارتباط حقيقي بين الجامعة العربية ككيان إقليمي له شخصية اعتبارية وبين الدول الأعضاء فيها، إذ تقوم الأخيرة بتطويع هذا الارتباط من منطلق مصلحة قطرية ضيقة وليس من منطلق مصلحة قومية الأمر الذي أدى إلى افتقاد الجامعة العربية للأهلية الفاعلة، مما أفقدها أيضاً تأثيرها عند التعامل مع القضايا العربية المختلفة[٣١]، ومن هنا فأن الأزمة التي باتت تعانيها الجامعة العربية هي أزمة توافق الإرادات العربية، وترتبط هذه الأزمة بتخلف الوعي السياسي لدى الطبقات الحاكمة في الدول العربية والذي يعد أحد أسباب الضعف الذي تعانيه الجامعة العربية إذ تغيب المصلحة العربية العليا ويسود التفكير الأحادي والمصالح الوطنية الضيقة، الأمر الذي يؤدي دون تحقيق الإصلاح السياسي المنشود[٣٢].

وفي إطار الحديث عن التحديات والمعوقات التي تعاني منها جامعة دول العربية والتى تشكل معوقاً أساسياً أمامها فى طريق الإصلاح السياسى، هناك من يؤكد أن الجامعة تعاني من مشكلات داخلية وتحديات خارجية، رافقتها منذُ نشأتها، الأمر الذي عطلها من أداء مقاصدها الأساسية في تعزيز الإصلاح السياسي وتضييق فجوة الخلافات بين الوحدات السياسية العربية، والارتقاء بها إلى مستوى التنظيم الإقليمي القادر على لم شمل العرب على طريق واحد نحو وحدتهم الشاملة، ويرجع هذه المشكلات إلى أوضاع الجامعة الذاتية والبنيوية، المتجسدة في نظام اتخاذ القرارات الذي شكل أكبر معوق

لدور الجامعة في تحديد مستقبل عملية الإصلاح السياسي، وكذلك مستقبل العلاقات العربية – العربية، وفى إبداء رأيها الملزم فى القضايا المصيرية للأمة العربية، كما أثر في علاقات الأمة العربية بالتكتلات والتنظيمات الإقليمية والدولية الأخرى، ودفع هذه التكتلات، لأن تحاول القفز فوق الجامعة لإقامة علاقات منفردة ثنائية مع بعض الدول العربية، فضلاً عن ذلك، ما تعانيه الأمانة العامة للجامعة من غموض في تحديد دورها، وما تعانيه دائماً من الأزمة المالية التي تعصف بها، بسبب عدم وفاء بعض الدول الأعضاء بالالتزاماتها المالية المقررة، الأمر الذي دفع الجامعة إلى تجميد بعض النشاطات أو إلغائها، ما أثر، وما زال يؤثر في مصداقياتها ويحد من فعاليتها وفق المجتمعات المناطقة بها كأي منظمة إقليمية أخرى، لها ميثاقها وأهدافها، التي أنشئت من أجلها، الأمر الذي يجعل من الجامعة القيام بدورها المناسب في سبيل تحقيق الإصلاح السياسي، الذي أصبح اليوم أحد المطالب الأساسية لكثير من الشعوب العربية المطالبة بإسقاط الأنظمة الحاكمة(٣٣).

لكن ينبغي القول كذلك أن الحكومات العربية ورؤساء الدول العربية لايروق لبعضهم في تحقيق الإصلاح السياسي الشامل، لان ذلك يهدد وجودهم في السلطة بل يؤدي إلى عدم بقائهم في الحكم والسلطة، لأن للحكم امتيازات ضخمة وكنز الأموال والثروات، بمعنى أصبحت السياسة ثراءً فاحشاً لهم، لذلك نجد أن بعض الحكومات قد تؤكد على الإصلاح الجزئي أو الإصلاح غير السياسي – والمتمثل بالإصلاح الاقتصادي، استجابة للضغوط الدولية على أساس أن الهدف من هذه الضغوط هو تحقيق الإصلاح الاقتصادي والأخذ بالنموذج الرأسمالي للاقتصاد، والذي يسمح ويفتح المجال أمام الدول الكبرى ببناء استثمارات ومشاريع اقتصادية فيها، ومن هنا يقول البعض أن تغيير الأوضاع الداخلية والخارجية هدف أساسي للجماهير من أجل تحقيق الإصلاح والتغيير الحقيقي وليس استبدال إستبداد محل استبداد أخر(٣٤).

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك من يرفض توجيه اللوم للجامعة العربية واتهامها بالضعف فى أداء دورها ومهامها ويؤكد بالقول أن الجامعة العربية هى منظمة إقليمية ليس لها إرادة مستقلة عن الدول الأعضاء التي تمردت على القرارات المتواضعة لمجلس وزراء العرب غيرة مرة، وكذلك قرارات قمة شرم الشيخ عام ٢٠٠٣، ويضيف كذلك أن نقطة الانطلاق نحو جامعة عربية أكثر فعالية لايمكن أن تبدأ بهدم البناء الموجود، ذلك لأن إعادة البناء سوف تكون مستحلية في الظروف الراهنة(٣٥).

ونتيجة لأهمية الإصلاح السياسي تم صياغة مشروع "مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح في الوطن العربي" من قبل وزراء الخارجية العرب خلال إجتماعهم في القاهرة ليشكل محصلة لمشاريع الإصلاح التي تقدمت بها دول عربية، وقد تم رفع نصه في القمة العربية في تونس عام ٢٠٠٤، إذ عبر القادة العرب عن تأكيدهم للجهود التي تبذل للتطوير والتحديث والإصلاح في المجالات السياسية والاقتصادية الاجتماعية والتربوية، وأكدوا أهمية تعزيز أسس الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية المساهمة في صنع القرار والاهتمام بتحقيق العدالة والمساواة في الحقوق والحريات بين المواطنين(٣٦).

ويمكن القول أنه للمرة الأولى في تاريخ الأنظمة العربية الحاكمة يتم طرح مشاريع إصلاح ديمقراطي على المستوى المشترك حيث جاء هذا الطرح على اثر مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٤، وقد عارضت البلدان العربية هذا المشروع وأبدت هذه المعارضة في قمة تونس عام ٢٠٠٤ من خلال مشروع للإصلاح الداخلي مشيرة إلى أن الإصلاح يجب أن يأتي من الداخل دون فرضه من الخارج والظاهر هنا أن الضغوط الأمريكية أسهمت بشكل مباشر في هذا الطرح وإلا لماذا الآن بعد أن عانت الشعوب العربية الكثير، وهي تطالب بإجراء هذا الإصلاح، وكانت حجة الأنظمة وقتئذ أنها منشغلة بالصراع العربي

الإسرائيلي، وترى الآن أن الأوان قد حان للقيام بهذا الإصلاح حتى لو بقي الصراع قائما[٣٧].

ومن هنا فإن على جامعة الدول العربية أن تعيد النظر في اهتماماتها وان تتجاوز الاهتمامات السابقة التي كانت تقتصر على العلاقات العربية – العربية، والعلاقات العربية – الدولية، وان تمارس دورها الفعال في تحقيق الأهداف والمبادئ التي قامت عليها، فضلاً عن دورها في إصلاح الأوضاع السياسية التي تعاني منها المجتمعات العربية المعاصرة، وان تضع الخطط الناضجة في معالجة الاستبداد والفقر والفساد بوصفها ركائز للتخلف وضعف الوعي السياسي، وبداية تحقيق الإصلاح السياسي في البلدان العربية.

ونستنتج مما سبق أن جامعة الدول العربية لم تكن بالمستوى المطلوب إذ أخفقت في كثير من الأمور، سيما إذ تمت بمقارنتها بالتجارب والمنظمات الإقليمية الأخرى، لاسيما التجربة الأوربية، وكذلك يمكن القول ان دور جامعة الدول العربية بات مرهونا بأيدي الدول الأعضاء، أما تركها تواجه عواصف المتغيرات السياسية والاقتصادية على الصعيدين الدولي والاقليمي، وأما ما أوضحناه سلفا بضرورة تبني الرؤية الإصلاحية التي قوامها إصلاح الداخل وصولا إلى إصلاح الجامعة العربية بكل هياكلها ومؤسساتها المتعددة، فضلا عن ميثاقها الذي لم يتضمن أي إشارة إلى حقوق الإنسان وحرياته الأساسية الذي يعد جزءً أساسيا من منظومة الإصلاح السياسي.

وكذلك، ينبغي القول أن عملية تحقيق الإصلاح السياسي لاتستطيع أن تقوم بها النخبة الحاكمة فحسب أو الجماهير فقط، وإنما هى عملية مشترك ينبغي أن تتعاون كل الأطراف على تحقيق ذلك والتحول نحو حياة ديمقراطية حقيقية وعلى أساس المواطنة وما فيهما من احترام الحقوق والحريات للمواطنين جميعاً بغض النظر عن الاعتبارات الضيقة التي تتعلق بالدين أو القومية أو اعتبار أخر.

الخاتمة

مما تقدم يمكن أن نسجل أولى الاستنتاجات التي خرجت بها الدراسة هذه وهي أن الجامعة العربية قد فشلت في القيام بمهامها ومسؤولياتها باتجاه رغبات وطموح الشعب العربي الراغب في تحقيق الإصلاح السياسي أو التخلص من الأنظمة المستبدة، وذلك بسبب عدم وجود الرغبة والجدية الحقيقية لدى معظم القادة العرب، فضلاً وجود بعض وجود القوانين في الجامعة العربية وميثاقها اللتان لاتلزمان هؤلاء القادة بإتخاذ المواقف الصريحة تجاه القضايا العربية ومنها تحقيق الإصلاح السياسي بوصفه يأتي في مقدمة الاهتمامات الشعوب العربية.

كما تبين من جهة أخرى أن الجامعة لم تستطع أن تلغي الحواجز الموجودة المتمثلة مثلاً بتأشيرات الدخول بين دول الأعضاء، وفتح المجال أمام حرية التنقل للأشخاص والأموال لتشجيع الاستثمار بين دول الأعضاء، على الرغم من مرور أكثر من نصف قرن على تأسيسها. بمعنى أنها فشلت سياسياً واقتصادياً على حد السواء في تنفيذ متطلبات شعوبها في والوحدة والتنمية.

ولم تستطع الدول والحكومات العربية من استثمار فرصة وجود منظمة إقليمية عربية لتحقيق الحد الأدنى من المصالح العربية، وتحقيق الإصلاح المنشود، ومنذ نشأة الجامعة العربية برزت دعوات تؤكد على أهمية إصلاح الجامعة العربية نفسها، وارتباط هذه الدعوات بالإصلاح السياسي في اللحظة التاريخية الراهنة. وان الجامعة العربية لم تستطع أن تلزم دول الأعضاء على القيام بالإصلاح السياسي ومكافحة الفساد، والأخذ بالمبدأ الديمقراطي وما يرتبط به من حقوق وحريات، خاصة تلك المتعلقة باختيار الحكام وتحقيق التداول السلمي للسلطة السياسية، من خلال انتخابات عامة حرة ونزيهة. لكن ينبغي القول أن القرارات التي تصدرها الجامعة العربية غالباً تكون غير ملزمة، ومن فإن هذا الضعف يشكل عقبة كبيرة أمام الجامعة في تحقيق أهدافها، وما تسعى أليه، لاسيما في تحقيق الإصلاح

السياسي، ولم تستطع الجامعة إلى الوقت الحاضر التعامل مع القضايا المطروحة والمستجدة على الساحة العربية، إذ تعاملت معها بازدواجية، وفي الوقت نفسه لم تستطع إيجاد مخرج للأزمة السورية التي استمرت منذُ أكثر من ثمانية عشر شهراً.

وهكذا لم يكن للجامعة العربية أي دور واضح في الإصلاح السياسي، وهي أصلاً تحتاج إلى إصلاح في نظامها وإعادة تشكيلها بما ينسج وتطلعات الشعوب العربي في الوحدة، كونها تمثل اليوم أداة في التقسيم، أكثر من كونها أداة لوحدة الشعوب العربية.

لذلك عليها أن تأخذ دورها الحقيقي في تحقيق متطلبات الشعوب العربية في الإصلاح السياسي، والضغط على الحكومات العربية/ الاستبدادية للاستجابة لمتطلبات شعوبها في التغيير والإصلاح، ومن ثم غلق الأبواب للتدخل الدولي/ الغربي في الشؤون الداخلية للدول العربية، وان لاتكون أداة بيد دولة معين من الدول، وإنما عليها أن تعمل بكل حيادية وموضوعية.

The Arab League and Its Role in the Political Reform

Asst. Prof. Dr. Bashar Hasan Yousif

Asst. Lect. Wajeeh Afdo Ali
University of Mosul-College of Political Science

Abstract

The Arab League emerged in 1940s in order to achieve unity among Arab states. Its tried to deal with political reform, economic and other contemporay issues on the arab arena. However, its role in the political reform was weak and it did not develop, a matter that made it accused of being unable to achieve political reform in the Arab states, particularly having faced many problems, challenges, and issuse, some of which are connected to its Charter, and other with the way it achieves political reform.

The research sheds light on the role of the Arab League in achieving political reform through tackling beginnings of the Arab League establishment and the concept of reform political and its role in achieving it.

The research has come up with several conclusions the most important of which is that the League has a weak role in achieving political reform due to the defects that its charter include and the challenges facing it, in particular offer the Arab Spring Revolutions, a matter that wade it un able of making the appropriate decisions of face an solve such challenges.

الهوامش

(١) علي محافظة وآخرون، جامعة الدول العربية – الواقع والطموح، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢ ، ص ص ٣١-٤٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٠ .

(٣) علي محافظة، النشأة التاريخية لجامعة الدول العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤١)، السنة (٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص٤٧-٥٢.

(٤) أحمد صدقي الدجاني وآخرون، الخلفيات السياسية لمحاولات تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٧٤)، السنة (١٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٢٩.

(٥) هادي حسن عليوي، الإتجاهات الوحدوية في فكر القومي العربي المشرقي ١٩١٨-١٩٥٢، ط١، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٣٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢٠٨.

(٦) المصدر نفسهِ، ص ٣٤.

(٧) خليل إسماعل الحديثي، النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص ١١٩.

(٨) محمد حافظ غانم، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٥، ص ص ٣٧-٣٩.

(٩) خليل إسماعيل الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٠.

(١٠) المصدر نفسه، ص ص ١٢٠-١٢١.

(١١) جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج٢، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨، ص ٣٨٣.

(١٢) محمد بن عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح، ضبط وتصحيح: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥، ص ١٩٤.

(١٣) ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط١، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨، ص ١٩٧.

(١٤) عبدالإله بلقزيز، الإصلاح السياسي والاقتصادي والتعليمي، في: أبو بكر أحمد باقادر وآخرون، في الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الإصلاح: مدخل لتكوين طالب العلم في عصر العولمة، تقديم عبدالعزيز القاسم، ط١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٠، ٢٠٢.

(١٥) همسة قحطان خلف، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٧، ص ١١.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١١.

(١٧) محمد محفوظ، الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت – الدار البيضاء، ٢٠٠٤، ص ١٠.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١١.

(١٩) خليل حسين، أسباب فشل النظام الإقليمي العربي، مقال منشور على شبكة المعلوماتية الدولية (الانترنت) على الموقع:

http://www.drkhalilhussein.blogspot.com/2009/04/blog-post_9826.html

(٢٠) علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١١، ص ٥٣.

(٢١) إعلان بغداد، مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة الثالثة والعشرين، بغداد، في ٢٩ مارس/ آذار ٢٠١٢م.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) سيد محمود جوادي، الجامعة العربية ومخاطر فرض العقوبات على سوريا، مختارات إيرانية، العدد (١٣٨)، السنة (١٠)، مؤسسة الإهرام، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٧٩.

(٢٤) ثناء فؤاد عبدالله، الإصلاح السياسي.. خبرات عربية (مصر: دراسة حالة)، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية – الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد (١٢)، بيروت، خريف ٢٠٠٦، ص ١٨.

(٢٥) المصدر نفسه، ٢٧.

(٢٦) حسن أبو طالب، مستقبل النظام العربي والإصلاح المزدوج، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٢)، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٩٤.

(٢٧) ناصيف حتي، أي دور مستقبلي لجامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٢)، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٨٩– ٩٠.

(٢٨) أنطوان مسرة، أنطوان مسرة، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣١٠)، السنة (٢٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٢٦.

(٢٩) فواز موفق ذنون، جامعة الدول العربية... إلى أين؟، متابعات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد (٧)، ٢٠٠٤، ص ١٤.

(٣٠) عبدالحميد محمد الموافي، تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٥)، السنة (١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٠٨.

(٣١) خليل إسماعل الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١.

(٣٢) عبد الحميد محمد الموافي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨.

(٣٣) ناظم عبدالواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة مابعد نهاية الحرب الباردة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٤٦٥.

(٣٤) علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ص ٢٠-٢١.

(٣٥) أحمد يوسف أحمد، النظام العربي وتحدي البقاء، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩١)، السنة (٢٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار ٢٠٠٣، ص ٧٥.

(٣٦) مها سامي فؤاد المصري، دور النظام السياسي العربي في إعاقة بناء مجتمع معرفة عربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، ٢٠٠٥، ص ٢٩٨.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٩٢.